

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٥٥

الإثنين، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيدة ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاوجو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيدة غرغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى بنغلاديش وميانمار (٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)

1814602 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى بنغلاديش وميانمار (٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

ونستمع في هذه الجلسة إلى إحاطات من القائدين المشاركين لبعثة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، وهما ممثلي الكويت والمملكة المتحدة.

وأعطي الكلمة الآن للسفير العتيبي.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا سيدتي الرئيسة. طبعا في البداية أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لحكومتي بنغلاديش وميانمار على كل ما قدموه لنا من دعم لوجستي خلال الزيارة. الزيارة كانت قصيرة ولكن لولا الدعم الذي تم تقديمه من قبل حكومتي بنغلاديش وميانمار لما تمكنا من إنجازها. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين كانوا معنا وسهلوا مهمتنا في هذه الزيارة.

سأتحدث فقط عن الجزء المتعلق بزيارة المجلس إلى بنغلاديش.

في هذه الجزئية من الإحاطة، أعرب باسم أعضاء المجلس عن تقديرنا وامتناننا لرئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة، التي حرصت على لقائنا على الرغم من وصولها فجر يوم اجتماعنا معها. وذهبت رئيسة الوزراء خارج الإجراءات البروتوكولية المعمول بها لكي تقابلنا قبل موعد العمل وتستضيفنا في منزلها صباحا. تلك المبادرة لها محل تقدير وتعكس رغبة صادقة من جانب بنغلاديش في بحث أزمة لاجئي الروهينغيا الذين تستضيفهم على أراضيها.

في ٢٨ نيسان/أبريل وصل أعضاء مجلس الأمن إلى مدينة كوكس بازار لتقييم الحالة المأساوية التي يواجهها أكثر من ١,٢ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. تلك الحالة التي باتت تعتبر أسوأ أزمة لاجئين في العالم ازديادا حيث بلغ عدد اللاجئين من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ أكثر من ٠٠٠ ٦٧٧ لاجئ من أقلية الروهينغيا لينضموا إلى حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ سبق أن لاذوا بالفرار من ميانمار إلى بنغلاديش في موجات نزوح في السابق.

وعقد أعضاء مجلس الأمن في بنغلاديش أربعة اجتماعات رسمية كان من أهمها اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري في كوكس بازار، واجتماع مع الجهات الحكومية البنغلاديشية برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية، شهيار علاّم، واجتماع مع معالي رئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة. ففي اجتماع أعضاء المجلس مع فريق الأمم المتحدة القطري أبرزت مناقشاتنا معهم أن شروط العودة الطوعية الآمنة والكريمة والمستدامة لم تكن موجودة بعد. كما دعا فريق الأمم المتحدة إلى تقديم مزيد من الدعم الدولي لخطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا والتي تتطلب مبلغا قدره ٩٥١ مليون دولار أمريكي، حيث لم يتم سداد سوى ٢٥ بالمائة لصالح تلك الخطة. كما أعربوا لنا عن القلق إزاء احتمال حدوث آثار إقليمية من شأنها أن تؤثر على البلدان المجاورة إذا ازداد تدهور الحالة في المخيمات. وتم الإبلاغ عن أن اللاجئين يعملون على إيجاد حل لمسألة المواطنة وكذلك المساءلة قبل النظر في العودة إلى ولاية راخين.

وفي اجتماعات أعضاء مجلس الأمن مع وزير الدولة للشؤون الخارجية والمسؤولين من حكومة بنغلاديش، أكد لنا المسؤولون استعدادهم لمواصلة تقديم الدعم الإنساني في مواجهة أزمة اللاجئين، بما في ذلك سعيهم للاستعداد لفصل الأمطار الموسمية.

عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعا مع معالي رئيسة الوزراء من أجل تقييم حجم الكارثة من منظور الجانب البنغلاديشي. وقد تم التأكيد خلال الاجتماع على استمرار دعم المجتمع الدولي وتقديره لكل ما تبذله بنغلاديش تجاه أزمة اللاجئين. وأعربت رئيسة الوزراء عن تقديرها لمجلس الأمن بالقيام بهذه الزيارة التي تعكس التزامه بإيجاد حل للأزمة. كما أكدت أن بنغلاديش ستواصل تقديم دعمها خلال هذه الأزمة الإنسانية، مشددة على ضرورة أن تبدأ عمليات العودة في مرحلة ما، وفي ظل ظروف آمنة وكريمة وبصورة طوعية.

ثانيا، الزيارات الميدانية لمخيمات اللاجئين. لقد شهد أعضاء مجلس الأمن على حجم الكارثة الإنسانية التي تعيشها أقلية الروهينغيا في المخيمات. فمنذ الوهلة الأولى لوصولنا إلى الحدود ما بين بنغلاديش وميانمار ورؤيتنا للاجئين على الخط الفاصل بين البلدين، والذي يعرف بالخط الصفري، شاهدنا الآلاف وأدركنا حجم الكارثة التي يعانيها هؤلاء الأشخاص الذين فقدوا منازلهم وبعضا من ذويهم. وفي ذات المخيم، قام ممثلون عن حرس الحدود البنغلاديشي بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على ما شاهدوه لدى وصول أول مجموعة من اللاجئين والجروح والإصابات التي لحقت بهم نتيجة لقذائف الهاون وإطلاق النيران والألغام الأرضية، وعرضوا علينا صورا مروعة مأخوذة للضحايا. كما التقينا هناك مع ما يعرف بكبار المجتمعات المحلية الذين أبلغونا بأنهم مواطنون من ميانمار أجبرتهم الظروف الأمنية على العبور إلى بنغلاديش. وأكد هؤلاء رفضهم لبطاقات التحقق الوطنية لأنها لن تعترف بهم كمواطنين، وبالتالي حرمانهم من الحقوق الأساسية، بما في ذلك التنقل والحصول على سبل العيش والدراسة والرعاية الصحية. اتجه أعضاء مجلس الأمن بعد ذلك إلى مخيم كوتابالونغ، الذي يعرف أيضا بالمخيم الكبير. ذلك المخيم الذي أصبح أكبر مخيم للاجئين في العالم بعد استضافته الآن لما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ تصل نسبة الأطفال فيه إلى نسبة ٥٠ في المائة، حيث التقى أعضاء المجلس بالضحايا والمتضررين من أعمال العنف الجنسي والأيتام وغيرهم من الضحايا الذين شاهدوا عمليات قتل لذويهم من قرى مثل قرية مونغداو وقرية راثيدونغ حيث استمعنا بكل أسف لما تعرض إليه هؤلاء الأبرياء من ممارسات وحشية.

وقبل اختتام زيارتنا الميدانية، اجتمع أعضاء المجلس مع بعض ممثلي منظمات المجتمع المدني وبعض المنظمات غير الحكومية. كما حرص أعضاء المجلس على عقد مؤتمرين صحفيين أثناء تواجدنا في بنغلاديش، كان الأول في كوكس بازار والثاني في دكا للرد على استفسارات وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

السيدة الرئيسة، أود أن أشاطركم الآن بعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن زيارة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار، آخذا في الاعتبار أن ما سأذكره هنا سيكون موجزا ليستكمل ما تبقى لي من ملاحظات وتوصيات من خلال جلسة المشاورات المغلقة بعد انتهاء هذه الجلسة.

إننا نثمّن التعاون الذي أبدته حكومتا بنغلاديش وميانمار لإنجاح زيارة مجلس الأمن الأخيرة. ونتطلع إلى المزيد من هذا التعاون ما بين البلدين الجارين في سبيل حل الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها لاجئو الروهينغيا. نتفق أولا مع تقييم فريق الأمم المتحدة القطري عندما عبّر عن قلقه إزاء احتمال حدوث آثار إقليمية من شأنها أن تؤثر على البلدان المجاورة إذا ازداد تدهور الحالة في المخيمات، ونؤكد على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة من قبل مجلس الأمن تفاديا لتفاقم هذه الأزمة التي توشك على أن تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين من وجهة نظري.

لدى تواجدنا على الحدود ما بين بنغلاديش وميانمار سنحت لنا الفرصة لمقابلة بعض النساء والأطفال هناك. ولعل أكثر ما يبقى عالقا بالذاكرة هو صوت بكاء الأطفال الذين لا يزالون يبحثون عن أمهاتهم وآبائهم بعد أن تمكن هؤلاء الأطفال من الفرار من أعمال العنف والقتل التي شاهدوها في قراهم بولاية راخين. حرص لاجئو الروهينغيا على حمل لافتات تؤكد رفضهم لبطاقة التحقق الوطنية. إننا نتفق مع كافة مطالبهم المشروعة ونؤيدها، ولا بد للسلطات الحكومية في ميانمار البدء في معالجة جذور المشكلة والمتمثلة في قانون الجنسية الذي لم يعترف لعرقية الروهينغيا بحق المواطنة.

إن مشاهدتنا لحجم الدمار الذي لحق بالقرى التي كان يقطنها أقلية الروهينغيا في شمال ولاية راخين إنما يدل على أن تلك الأعمال المنافية لحقوق الإنسان هي أعمال عنف ممنهجة ومنظمة ضد أقلية لم تقترف ذنبا سوى أنها من عرق معين وتعتنق الإسلام دينا لها.

فعند مرورنا عبر القرى ومشاهدة حرق منزل واحد من القرية أو حرق وتدمير أربعة منازل فقط من القرية بأكملها، فإننا نعتقد جازمين أن ما تعرضت له تلك المنازل ما هو إلا غدر الجار للجار وانتهاك حقوقه كمواطن وإنسان وتعرضهم لما يمكن أن يرقى إلى تطهير عرقي.

اكتفي بهذا القدر من الملاحظات. وأتطلع لاستكمال ما تبقى لدي من توصيات وملاحظات إضافية في الجلسة المغلقة التي سنعقدها بعد انتهاء هذه الجلسة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير العتيبي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير ميثا - كوادرا.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم الهامة بشأن الزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار. ترى بيرو أنه من الضروري للمجتمع الدولي ومجلس الأمن متابعة حالة مسلمي الروهينغيا في هذين البلدين باهتمام خاص.

شرفت بيرو، رئيسة المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٨، بقيادة الزيارات بالتعاون مع الكويت والمملكة المتحدة. ونود أيضا أن ننوه بالدور الذي قامت به بولندا التي انتهت خلال رئاستها الرحلة التي نتكلم عنها اليوم. لقد كان العمل معهم جميعا شرفا لنا. ونحن مدينون بالشكر الخاص إلى حكومتي بنغلاديش وميانمار على ترحيبهما الحار ولفريقي الأمم المتحدة القطريين في البلدين وللأمانة العامة لما قدموه من مساعدة متواصلة وإلى حكومة الكويت على ما قدمت من دعم لوجستي سخي يسر تنفيذ برنامجنا الطموح.

بعد الإحاطة التي قدمها زميلي، الممثل الدائم للكويت، بشأن الأنشطة المضطلع بها في بنغلاديش بعد زيارة قصيرة إلى بلده، سأقدم تقريرا عن الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في ٣٠ نيسان/أبريل في نايبيداو. لقد أتيحت لنا فرصة الاجتماع مع كبار المسؤولين في ميانمار والإعراب عن مواقف المجلس تمشيا مع البيان الرئاسي (S/PRST/2017/22) الذي اتخذه المجلس بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.8085) ومع الإطار المرجعي المتفق عليه للرحلة.

في اجتماعنا مع مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، أعربت عن رغبتها في العودة السريعة للاجئين من بنغلاديش إلى ميانمار قبل فصل الأمطار الموسمية. وفي هذا الصدد، رأت أن العملية قد أمهلت بسبب تعقيدات في النماذج الإدارية المطلوبة. وشددت مستشارة الدولة على أهمية تنفيذ حكومتها لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، وهي ثاني أفقر منطقة في ميانمار. وأقرت بالحاجة إلى صياغة تشريعات مثل قانون الجنسية لعام ١٩٨٢ ولكنها أشارت إلى أن هذه العملية ستستغرق وقتا.

كما أشارت مستشارة الدولة إلى الحاجة إلى تهيئة مناخ من الثقة بين المجتمعات المحلية لتيسير إمكانية وصول الوكالات الإنسانية. وأشارت إلى أن التركيز على الأقليات المسلمة قد أدى إلى تصور وجود تمييز ضد الطوائف الأخرى.

وخلال الحوار، أعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم لدعم حكومة ميانمار في عملية العودة الطوعية للاجئين وفي معالجة الأسباب الجذرية للأزمة على السواء. وجرى التشديد أيضا على أن على حكومة ميانمار السماح بإمكانية وصول الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بشكل كامل والتعاون مع المبعوث الخاص الجديد للأمين العام. كما أبلغت مستشارة الدولة، في جملة أمور، بالحاجة الملحة إلى احترام حقوق الإنسان لطائفة الروهينغيا، وحل مسألة المواطنة، والسماح بإجراء تحقيقات مستقلة لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ومن ثم تعزيز المصالحة.

ثم التقينا مع الجنرال مين أونغ هلاينغ، القائد العام للقوات المسلحة لميانمار، الذي رأى أن العنف في ولاية راخين قد نجم عن هجمات شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان وأثرت على كافة الطوائف في تلك المنطقة. وفيما يتعلق بدور القوات المسلحة، قال إنها تحمي البلد من التهديدات الخارجية تحت إشراف الحكومة المدنية. وردا على الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، قال إن القوات المسلحة تحترم التزاماتها الدولية وإنه جار العمل على عمليات المساءلة الداخلية.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة كفالة الأمن في ولاية راخين لإتاحة العودة الطوعية للاجئين، الذين لا يزالون يتوجسون من العودة. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أهمية التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المبعوث الخاص ومع بنغلاديش. وتم تأكيد الحاجة إلى إجراء تحقيقات شفافة وإنشاء آلية مساءلة مستقلة يدعمها المجتمع الدولي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية راخين.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل اجتمعنا مع أعضاء لجنة تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين الذين قدموا مبادرات مختلفة ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، أكد أعضاء اللجنة أنهم يعملون بشأن المسألة وأنه ينبغي حل المشاكل التي تتم مجابهتها عبر التعاون الثنائي مع بنغلاديش. كما أشاروا إلى المفاوضات الجارية بشأن مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ختاما عقدنا اجتماعات هامة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني.

وتلاحظ بيرو مع بالغ القلق الحالة المأساوية لضعف مسلمي الروهينغيا في ميانمار وبنغلاديش على حد سواء. ونؤكد ضرورة قيام المجتمع الدولي بتكثيف اهتمامه ومساعدته لهذه الأزمة الإنسانية. وعلينا أيضا أن نشدد على الحاجة إلى إنشاء آلية مستقلة وشفافة لكفالة المساءلة عن العديد من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العديد من حالات العنف والاعتداء الجنسيين. ونؤيد المبادرات والجهود المبذولة في هذا الصدد.

ختاما، نشدد على أهمية تعزيز سيادة القانون والتحول الديمقراطي في ميانمار بهدف بناء الثقة في مؤسساتها، والحد من التوترات فيما بين الطوائف وتعزيز السلام الدائم في ميانمار والمنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير ميثا –كوادرا أعطي الكلمة الآن للسيدة بيرس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة شخصيا، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم الدور الجديد. وأود أن أنضم إلى زميلي من بيرو في توجيه الشكر إلى حكومتي ميانمار وبنغلاديش، والشكر أيضا إلى زميلي الكويتي على كافة الترتيبات

الممتازة لرحلتنا. وبدونهم ما كنا لنتمكن من تحقيق الكثير خلال رحلتنا. وشأني شأن زميلي الكويتي وزميلي من بيرو نقدر فعلا كل ما شهدناه من خلال أفرقة الأمم المتحدة كان لي أن أتكلم بالنيابة عن كامل مجلس الأمن، أعتقد أن جميع الأعضاء وجدوا أنها رحلة مفيدة ومثمرة للغاية، وإن كانت شاقة.

سأتحدث عن ما فعلناه في اليوم الثالث، في زيارتنا الميدانية إلى ولاية راخين الشمالية. استمعنا إلى إحاطة قدمها الوزير الأول في ولاية راخين، وقمنا برحلة بالطائرة الهليكوبتر فوق شمال ولاية راخين. ورافقنا وزير الاتحاد للتعاون الدولي، يو تشاو تين، وكبير منسقي مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، السيد أونك ثوي تيت. حلق أعضاء مجلس الأمن في تلك الرحلة فوق منطقة يظهر فيها دمار واسع النطاق للأراضي والقرى. كان من الواضح أنها أحرقت تماما.

لقد شهدنا ترتيبات مادية للعودة تعدها حكومة ميانمار، بما في ذلك مركز للاستقبال والعبور في منطقة هلا فوي خاونغ، من المفترض أن يستوعب نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص. لقد اجتمعنا مع أفراد المجتمعات المحلية في شمال ولاية راخين. وعقدنا لقاء مفتوحا مع طائفتي مسلمي وهندوس ولاية راخين.

التقينا أفراد المجتمع المحلي الذين شهدوا أعضاء أسرهم وهم يصبحون ضحايا هجمات جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، والتقينا أيضا بأعضاء طائفة الروهينغيا الذين يجري إعادة بناء منازلهم من جانب السلطات. وتمكنا أيضا من عقد اجتماع مع أعضاء المجتمع المدني في مطار سيتوي، على الرغم من أن وقتنا كان قصيرا للأسف.

كما فعل زملائي منذ هنيهة، أود الآن أن أطرح على المجلس بعض الأفكار بشأن ما شهدناه.

أولا، شهدنا الحجم الهائل من الدمار. ولم أشهد مثله طيلة حياتي المهنية سوى في مخيم واحد، وقد أدهشني حجم الصعوبة التي يواجهها اللاجئون، فضلا عن الحكومة والأمم المتحدة في السعي إلى عودة الناس إلى ديارهم. لقد شهدنا الدمار الواسع النطاق من الجو، وهذا، بالطبع، أحد أسباب ضخامة مخيمات اللاجئين في بنغلاديش.

ثانيا، يتعين على السلطات البورمية زيادة نطاق استجابتها وتمكين الأمم المتحدة من الوصول غير المشروط لمساعدتها. فالأمم المتحدة وحدها التي لديها الخبرة التقنية والدراية الفنية للتعامل مع حالة بهذا الحجم. يوجد في ميانمار اثنان من مراكز الاستقبال. يمكنهما معا، في أحسن الأحوال، استقبال ٣٠٠ شخص يوميا. بينما يوجد ٩٠٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا. إن نطاق الاستيعاب لا يمكن أن يكون بالقدرة اللازمة لإحضار الأعداد الكبيرة جدا من اللاجئين إلى ديارهم. وكما قلت، يلزم إشراك الأمم المتحدة لأنها هي المؤسسة الوحيدة في العالم القادرة على تقديم المساعدة على النطاق المطلوب.

ثالثا، لم نتلق معلومات كافية عن آفاق الحلول الطويلة الأجل. واستمع أعضاء المجلس إلى اللاجئين الذين سيتم إيوائهم مؤقتا في مركز العبور، ولكن لا يوجد أي تفسير مقنع بشأن الكيفية التي يمكن بها فعلا عودتهم إلى قراهم، وفي أي إطار زمني معين. ولاحظنا أن مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في سيتوي قائمة هناك منذ عام ٢٠١٢، وأعتقد أن المجلس ذُهل لتلك الحقيقة.

رابعا، لا بد من التشديد على الترتيبات المادية والتنمية بدلا من المسائل السياسية الأساسية. لقد سمع أعضاء مجلس الأمن عن خطط مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية، وإعادة التوطين، والتنمية في ولاية راخين، وهي ممولة من القطاع الخاص، وسمع عن الترتيبات المادية من أجل الإعادة إلى الوطن. أود أن أدلي بنقطتين بشأن ذلك الغرض، إن جاز لي ذلك. هناك مخاطر للتمويل من القطاع الخاص، وأي شيئ يوزع من دون مشاركة الروهينغيا سينطوي على مجازفة زيادة مشكلة التشرد،

وليس حلها. وأعتقد أننا نقبل بمقولة أن سلطات ميانمار تشعر بقلق عميق إزاء القضايا الإنمائية في ولاية راخين ككل، ويرى المجلس أنه تتعين معالجة ذلك الجانب. ولكنه ليس الجانب الأهم لكي يبدأ أعضاء مجتمع الروهينغيا بالعودة إلى ديارهم في أمن وأمان. وقد صدمني جدا مرة أخرى التناقض بين ما يجري عرضه على أرض الواقع في ميانمار وحجم المشكلة.

لم يحرز تقدم يذكر في معالجة القضايا السياسية، كما ذكر اثنان من زملائي في الاجتماعات التي تكلما عنها. أثيرت قضايا سياسية كثيرة في توصيات لجنة أنان. وتتمحور هذه التوصيات حول المصالحة المجتمعية، وتنظيم حالة مواطنة أعضاء مجتمع الروهينغيا، وحقوق الإنسان، من قبيل حرية التنقل والحصول على التعليم وسبل العيش، ومساءلة مرتكبي العنف.

مرة أخرى، استمعنا إلى بعض من القرويين الآخرين والمسؤولين عن الهجمات التي شنها عليهم جيش إنقاذ روهينغيا أراكان. إني إذ أتكلم بصفتي الوطنية، من الواضح لي أن ثمة حاجة إلى آلية للمساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان المرتكبة في ولاية راخين الشمالية. ولكن مرة أخرى، فإنني أبدأ من النقطة التي تفيد بأن المجلس ذهب إلى هناك لتفحص حالة الروهينغيا، وهم الأغلبية الساحقة من الجزء الأكبر من المشكلة.

شعرنا في الأيام الأخيرة، بقلق شديد جراء التقارير التي تفيد بأن قوات الأمن في ميانمار هددت قرى الروهينغيا بألا تتكلم بصراحة مع وفد مجلس الأمن، وأبلغتهم بأن قوات الأمن تبحث عن الأشخاص الذين فعلوا ذلك. من الواضح أنه من غير المقبول أن يشعر أي شخص بالخوف لكي يتكلم أمام مجلس الأمن، الذي، في نهاية المطاف، يضطلع بتلك البعثات بالنيابة عن المجتمع الدولي. وأكون في غاية الامتنان لو أوضحت سلطات ميانمار ذلك بوصفها مسألة ملحة.

في ختام كلمتي، أود أن أثير نقطة أخيرة. لقد أدهشتني وحدة المجلس طوال الرحلة، وأعتقد أن زملائي أدهشهم ذلك أيضا. نود جميعا أن نجد طريقة للحفاظ على تلك الوحدة ونحن نمضي قدما تحت إدارتكم، سيدتي الرئيسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة بيرس على إحاطتها الإعلامية.

باسم المجلس، أود أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن وموظفي الأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة، على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة، وعلى كل ما قدموه من دعم.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى زميلتي، ممثلة المملكة المتحدة في تقديم التهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كذلك تشكركم الصين، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها زملاؤنا، ممثلو المملكة المتحدة والكويت وبيرو.

بفضل الجهود المتضافرة التي يبذلها أعضاء المجلس، بالتشاور الوثيق مع البلدان المعنية، قام أعضاء المجلس مؤخرا بزيارة بنغلاديش وميانمار. وقد عقدوا محادثات مع القادة والمسؤولين على مختلف المستويات ومع الجماهير العامة في كلا البلدين، حيث قاموا أيضا بزيارات ميدانية.

تعرب الصين عن تقديرها العميق على الاستقبال التي لقيه أعضاء المجلس من جانب بنغلاديش وميانمار أثناء زيارتهم. إن الزيارة تبرهن على التزام وأفعال الأطراف لحل هذه المسألة من خلال الحوار والتعاون، وتضرب مثالا على الوحدة والتعاون في

عمل مجلس الأمن. لقد أدت تلك الزيارة دورا إيجابيا في السعي إلى إيجاد حل لهذه المسألة في ولاية راخين. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء المجلس، من خلال هذه الزيارة، اكتسبوا فهما أعمق للمسألة في ولاية راخين، وما تنطوي عليه من خطورة وتعقيد.

أعرب أعضاء المجلس كافة عن القلق إزاء الحالة الإنسانية للأشخاص المشردين. وفي الوقت نفسه، شهد أعضاء المجلس الجهود المخلصة التي تبذلها كل من بنغلاديش وميانمار لحل هذه المسألة. إن بنغلاديش تبذل جهودا هائلة للتصدي للأزمة الإنسانية، وحكومة ميانمار مستعدة لعودة المشردين. وقد لاحظت الصين أنه في أعقاب زيارة المجلس للمنطقة، بذلت البلدان المعنية جهودا حثيثة للتخفيف من وطأة الحالة بقدر أكبر.

إن البيان الذي أدلت به مستشارة الدولة أونغ سان سو كيي في ١ أيار/مايو يوضح بأن الحكومة ستوقع، في أقرب وقت ممكن، على مذكرة تفاهم بشأن عودة المشردين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد قامت مستشارة الدولة بنفسها بزيارة إلى ولاية راخين. وعملت ميانمار على بناء مواقع للعبور ومراكز للاستقبالومستوطنات في القرى، واتخذت مجموعة من التدابير لتحسين الظروف المعيشية في ولاية راخين.

في الآونة الأخيرة، بعثت حكومة ميانمار أيضا بوفد رفيع المستوى إلى بنغلاديش للالتقاء بالمشردين وتشجيعهم على العودة. ولا بد من التسلم بالكامل بالجهود الدؤوبة التي بذلتها البلدان المعنية من أجل إطلاق عملية الإعادة إلى الوطن.

والظروف المعيشية في منطقة كوكس بازار يمكن أن تزداد سوءا في أعقاب موسم الرياح الموسمية الوشيك. ويجب أن نولي اهتماما كبيرا لمنع وقوع أزمة إنسانية هائلة وأن نفعل كل ما في وسعنا من أجل ذلك. والمهمة الملحة هي الدفع من أجل اتخاذ ميانمار وبنغلاديش خطوات موضوعية لتنفيذ الترتيب الثنائي وتيسير عودة أكبر عدد ممكن من النازحين في الوقت المناسب، وتحسين الحالة الإنسانية للمشردين في بنغلاديش بصورة موثوقة. ونأمل أن تحل ميانمار وبنغلاديش أي مسائل قد تنشأ بتنفيذ الترتيب الثنائي من خلال الحوار والمشاورات الثنائية. إن الجهود المتضافرة التي تبذلها بنغلاديش وميانمار لحل المسائل ذات الصلة لا تصب في المصالح الأساسية والطويلة الأجل لكلا البلدين فحسب، وإنما أيضا في مصالح البلدان في المنطقة.

واستشرافا لآفاق المستقبل، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ميانمار وبنغلاديش. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة تكثيف المشاورات مع حكومات البلدان المعنية وتوقيع مذكرة التفاهم ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وينبغي لنا أن نعمل معا من أجل المضي قدما في التنفيذ المبكر للترتيب الثنائي من أجل تيسير عودة الأشخاص المشردين. وينبغي بذل الجهود لتهيئة بيئة خارجية مؤاتية كي تحل البلدان المسألة بصورة سليمة عن طريق القناة الثنائية، وتكفل عدم إطالة أمدها أو ازدياد تعقيدها أو تفاقمها.

وفي الأسبوع الماضي، كرر البيان الصحفي لمجلس الأمن (SC/13331) عن زيارته إلى ميانمار وبنغلاديش التأكيد على التزام المجلس الثابت بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها. ورحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم والترتيب ذي الصلة بشأن عودة النازحين من ولاية راخين بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش، وبالالتزام الذي تعهد به مستشار الدولة أونغ سان سو كيي في ١ أيار/مايو. وحث حكومتي ميانمار وبنغلاديش على تكثيف المشاورات والتعاون وتنفيذ الترتيبات الثنائية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجلس أن يواصل تشجيع ميانمار وبنغلاديش على تكثيف التشاور والتعاون من أجل التنفيذ المبكر للترتيب الثنائي.

وبوصف الصين جارا صديقا لكل من ميانمار وبنغلاديش، فإنها تتابع عن كثب الحالة في ولاية راخين. لقد دأبنا على

العمل بفعالية استجابة للمسائل الناشئة، ووفرنا الإغاثة الإنسانية الطارئة من أجل الإيواء السليم للأشخاص المشردين. وقد أقر البلدان الحل المؤلف من ثلاث مراحل من أجل معالجة مسألة ولاية راخين الذي اقترحه وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الشؤون الخارجية في الصين، خلال زيارته إلى ميانمار وبنغلاديش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ويجري تنفيذه على قدم وساق.

وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في السعي إلى التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة ولاية راخين التي تنطوي على جذور تاريخية وعرقية ودينية معقدة. ويتطلب حلها بذل جهود طويلة الأمد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء في تهيئة الظروف الخارجية اللازمة لتيسير المشاورات والحوار بين ميانمار وبنغلاديش، مما يؤدي إلى حل المشاكل الحقيقية، مع الحفاظ على الاستقرار الطويل الأجل وتحقيق الازدهار والتنمية في ولاية راخين. الآن هو وقت العمل.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على توليكم الرئاسة. وأشكر زملاءنا ممثلي الكويت والمملكة المتحدة وبيرو على عملهم في تنظيم الزيارة. أود أيضا أن أشكر حكومات الكويت وبنغلاديش وبورما لاستضافتها مجلس الأمن.

لقد كان من الأهمية بمكان لمجلس الأمن أن يرى بصورة مباشرة الأزمة في ولاية راخين والتحديات التي تواجه لاجئي الروهينغيا. وأحد الأسباب الرئيسية لإجراء الرحلة هو تواصل الرد المحبط من جانب الحكومة البورمية. واستنادا إلى رد فعل الحكومة والجيش البورمي، يبدو أنهما لم يعترفا بدورهما في الأزمة. وهذا أمر غير مقبول وغير مستدام إذا أردنا أن نحرز أي تقدم في إنهاء العنف في ولاية راخين.

نحن ممتنون لحكومة بنغلاديش على كل ما قامت به من أجل دعم لاجئي الروهينغيا، وعلى استعدادها للعمل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تلبية احتياجاتها. إن الدعم الدولي للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين في بنغلاديش هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن نستمر في تقديم الدعم لهم. وأكثر من ذلك، يجب أن تكون لدينا الإرادة كمجلس لاتخاذ إجراء الآن. فالوقت ليس في صالحنا.

لقد بدأ موسم الرياح الموسمية بالفعل، وهو يعرض مئات الآلاف من اللاجئين لمزيد من المخاطر. ويجب علينا أن نواصل العمل مع بنغلاديش ووكالات الأمم المتحدة للتأكد من أن لدى اللاجئين ما يحتاجونه مع بدء هطول الأمطار محدثة الفيضانات في الأرض تحت أقدامهم وجارفة التلال التي تأويهم. ولا يمكننا السماح بأن يبقى اللاجئون في ظروف غير مأمونة وغير صحية. إن الحل النهائي لا يكمن في بنغلاديش. إذ يجب أن يعود اللاجئون إلى ديارهم وأراضيهم. ويجب علينا نحن، مجلس الأمن، أن نواصل التركيز على تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للروهينغيا وجميع المجتمعات النازحين إلى ديارهم الأصلية في بورما. وأسعدنا أن نرى بعض التعاون بين حكومتي بنغلاديش وبورما في تحقيق ذلك الهدف، ولكن المسؤولية النهائية عن تهيئة هذه الظروف تقع بالكامل مع السلطات البورمية.

ونقدر الشفافية التي أبدتها الحكومة البورمية خلال الزيارة. ومع ذلك، يجب على بورما أن تبذل جهودا أكبر بكثير، وأن تقبل بمسؤولياتها وتتخذ الخطوات اللازمة لإنهاء الأزمة. لا بد لبورما أن تعمل مع المجتمع الدولي من أجل التركيز على حلول حقيقية. وهذا يعني تركيز طاقتها على العمل مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى لتهيئة الظروف على أرض الواقع التي من شأنها طمأنة أفراد الروهينغيا الذين فروا بأن عودتهم ستكون آمنة وبطريقة كريمة وطوعية.

والعدالة شرط مسبق أساسي للعودة الطوعية للاجئين. ومن المهم أن تتعاون بورما بإجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في التقارير التي تفيد في أعمال وحشية. ولا بد من مساءلة الجناة،

بمن فيهم العاملون في الدوائر الأمنية. ولا يمكن أن يستمر الإفلات من العقاب كواقع يومي. وفي إطار هذا الجهد، ينبغي أن تسمح الحكومة البورمية بإمكانية وصول بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وأن تتم استعادة إمكانية وصول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بورما.

كما يجب على بورما أن تبدي الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية للروهينغيا، بما في ذلك احترام حقوقهم في حرية التنقل وحرية الدين. ويجب عليها أن تعالج الظروف التي تدفع الناس إلى الاستمرار في الفرار من ولاية راخين. وينبغي لبورما بذل مزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال التنفيذ الشامل لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجنسية.

كما يتعين على بورما إدراك حجم التحديات اللوجستية والمادية التي تنطوي عليها تهيئة الظروف الملائمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية والمستدامة لأكثر من مليون لاجئ. ولا يمكن لأي بلد التصدي لهذا التحدي لوحده، وينبغي لبورما قبول مساعدة الخبراء التي عرضتها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

والولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم بورما في معالجة الأزمة الراهنة وكذلك في التوصل إلى الحل الطويل الأجل. والحل المستدام الوحيد هو إرساء حكم ديمقراطي وتعددي يحمي حقوق جميع الأقليات، بمن في ذلك الروهينغيا. وكدليل على حسن النية، ينبغي لبورما أن توقع على الفور مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي لبورما أن توفر للأمم المتحدة وسائر الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية إمكانية الوصول الفوري ودون عوائق إلى ولاية راخين. وهذا أمر بالغ الأهمية لبناء ثقة ليس المجتمع الدولي فحسب، وإنما ثقة اللاجئين أيضا.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن توفر الحكومة البورمية لوسائط الإعلام إمكانية وصول فوري وبدون عوائق إلى ولاية راخين، وأن تحمي الحريات الصحفية، بما في ذلك سلامة الصحفيين. وندعو مرة أخرى حكومة بورما إلى إطلاق سراح اثنين من صحفيي رويترز الذين ما زالا محتجزين وتجري محاكمتهما لمجرد الإبلاغ عن الفظائع وتوثيقها في راخين.

إن المشاركة النشطة من جانب مجلس الأمن ضرورية لإنهاء أزمة الروهينغيا. نحن نعرف ما يتعين علينا أن نفعله. ولا يمكننا أن نسمح للسياسة والمصالح الاقتصادية القصيرة الأجل أن تحول دون قيامنا بما هو صواب.

ولدينا أدوات فريدة لتشجيع بورما على اتخاذ خطوات حقيقية لحل هذه الأزمة، ويتعين علينا استخدامها. وينبغي أن نتحرك بسرعة لاعتماد مشروع قرار يتضمن اتخاذ خطوات حقيقية لحل هذه الأزمة الإنسانية والحقوقية الهائلة والمستفحلة. وسيشكل ذلك أيضا تحديا، حيث أن بعض أعضاء المجلس منعونا من اتخاذ إجراء لأسباب خبيثة تتعلق بالمصالح الذاتية. ويقوض البعض وحدة المجلس التي تجلت أثناء الرحلة بإدخال تعديلات غير مفيدة على النص لا تؤدي سوى إلى إضعاف رسالة المجلس. وقد سمعنا جميعاً قصصاً مرعبة عما يعانيه السكان الروهينغيا، وماذا يعني التطهير العرقي لأولئك الموجودين على أرض الواقع. ورأى أعضاء المجلس الآن بأم أعينهم ما الذي تسببت فيه الأزمة. ولا يترك لنا ذلك أي خيار سوى اتخاذ إجراءات الآن.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيسين المشاركين على تنظيمهما هذه الرحلة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت. واسمحوا لي أيضا أن أشكر حكومتي بنغلاديش وميانمار على تعاونهما، وكذلك الأمانة العامة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على دعمهم.

لقد سمحت الزيارة لأعضاء المجلس بأن يروا بأنفسهم أزمة اللاجئين الهائلة الناجمة عن العنف الواسع الانتشار الذي تشهده

في ولاية راخين منذ شهر آب/أغسطس الماضي، وأن يستمعوا بشكل مباشر إلى شهادات أولئك الذين فروا من أعمال العنف، وكذلك أولئك الذين بقوا في راخين، وأن يقيموا الحالة في ميانمار وإمكانية العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

وترك ما رآه أعضاء المجلس خلال زيارتهم بصمة لا تمحى. وشعرنا بالصدمة جراء قصص الأعمال الوحشية التي تعرض لها أبناء طائفة الروهينغيا. وكان هناك تقدير للاستقبال المفتوح والسخي الذي وجده اللاجئون في بنغلاديش. وكان هناك شعور بالجزع إزاء حجم الأزمة والاستجابة اللازمة. ولا يزال ضمان التنفيذ الكامل لبيان المجلس الرئاسي الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/22) مناسبا وملحا. وأظهرت زيارة المجلس تصميمنا على ضمان حدوث ذلك. ويمثل تعيين الأمين العام لكريستين شرانر بورغنر بصفة مبعوثته الخاصة إلى ميانمار خطوة أخرى في هذا الصدد. ونود أن نعرب عن دعمنا القوي للمبعوثة الخاصة ولعملها.

وتساعد زيارة المجلس في التأكيد على ضرورة إبقاء الحالة قيد نظرنا وزيادة جهودنا لإيجاد حل للأزمة. ويجب الآن معالجة العديد من الأمور بشكل عاجل.

أولا، نحن بحاجة إلى تلبية احتياجات اللاجئين بشكل عاجل. ونشيد بجهود حكومة بنغلاديش والمجتمعات المحلية التي تستضيف لاجئي الروهينغيا. وكما يشهد على ذلك أعضاء المجلس، فإن ضخامة الأزمة تعني أنه يجب أن يحظوا بالدعم من أجل الاستمرار في القيام بالاستجابة اللازمة. ومن المحتمل أن تؤدي الأمطار الموسمية القادمة إلى تفاقم الحالة الصعبة للاجئين. ونشجع جميع الدول على مواصلة دعمها وزيادته.

ثانيا، يتعين علينا ضمان تهيئة الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة. ومن الواضح أنه لكي تبدأ عملية العودة، يجب أن تتوفر شروط تسمح بالعودة الطوعية والآمنة مع ضمان كرامة العائدين، بما يتماشى مع القانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية. ومن الضروري أن نعالج بصورة كاملة الأسباب الجذرية التي أدت إلى العنف والتشريد في المقام الأول. وخلال زيارة المجلس، كان من الواضح وجود حاجة ملحة إلى تنفيذ برامج للأمن والتعمير وتوفير سبل العيش، تفيد جميع الطوائف في راخين. ويجب تعزيز تنفيذ توصيات تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك معالجة مسألة المواطنة معالجة جدية.

وقد أخبر اللاجئون المجلس بأن أولئك الذين يقررون العودة طواعية يريدون أن يكونوا قادرين على القيام بذلك بالعودة إلى موطنهم الأصلي. وعندما تسمح الظروف بالعودة، من المهم تجنب إقامة مخيمات جديدة للمشردين داخلياً أو ترتيبات شبيهة بالمعسكرات في راخين. ويجب أن تكون مراكز الانتقال والاستقبال مؤقتة. ونشجع حكومتي ميانمار وبنغلاديش على التعجيل بالمشاورات والجهود الثنائية الجارية وتنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق في الوقت المناسب. كما يجب أن تستمر الأطراف الدولية الفاعلة في دعم الجهود لتحقيق هذه الغاية. ويجب إشراك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتفويضها العالمي بصفتها الوكالة الدولية للاجئين، في هذه العملية.

وكانت الروايات التي سمعها أعضاء المجلس بشأن العنف الجنسي مروعة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لوجهات النظر والاحتياجات الخاصة لضحايا العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك توفير الحماية لهم خلال عملية العودة.

ثالثا، إن وصول الأمم المتحدة ومشاركتها أمران ضروريان. وقد حان الوقت لكي تمنح حكومة ميانمار الأمم المتحدة، فضلا عن غيرها من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، إمكانية الوصول الكامل ودون عراقيل إلى ولاية راخين. ونرحب بقيادة الأمم المتحدة في ما يتعلق براخين من خلال المنسق المقيم. وينبغي الآن إبرام مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين في أقرب وقت ممكن. كما

أن الوصول ضروري لدعم تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام المتجدد بتنفيذ توصيات اللجنة والعمل مع الأمم المتحدة، على النحو الوارد في البيان الصحفي الصادر عن مستشارة الدولة في ١ أيار/مايو بعد لقائها مع أعضاء مجلس الأمن.

وأخيرا، فإن التقارير العديدة، بما فيها الشهادات التي سمعها أعضاء المجلس بأنفسهم، عن أعمال العنف المنهجية والمنسقة والواسعة النطاق تشير بقوة إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن القبول بالإفلات من العقاب على هذه الجرائم، ويجب محاسبة المسؤولين عنها. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية معالجة ومنع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. وفي هذه الحالة، تقع المسؤولية الأساسية على عاتق حكومة ميانمار، التي يجب عليها التصدي لقضية المساءلة بصورة حقيقية. وبخلاف ذلك، سيحتاج المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة والنظر بجدية في الآليات الممكنة المتاحة لهذا الغرض. ونحن على علم بالإجراءات الجارية في المحكمة الجنائية الدولية. فمن دون محاسبة حقيقية، سيكون من الصعب كسب الثقة اللازمة لعودة اللاجئين. ونحن نؤيد بالكامل عمل بعثة تقصي الحقائق، التي ينبغي أن تُمنح إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق للقيام بعملها. كما يمكن أن يشكل جمع الأدلة في كوكس بازار إسهاما مهما.

وكانت الزيارة بمثابة دليل على التضامن مع اللاجئين الذين يحتمون في المخيمات في بنغلاديش. وكانت هناك دعوة قوية وواضحة من اللاجئين طلبا لاستمرار دعم وعمله. ويجب ألا نخذلهم. كما شكلت الزيارة تضامنا مع حكومة بنغلاديش والمجتمعات المحلية المضيفة في بنغلاديش، والتي يجب أن نواصل دعمها. وكانت الزيارة بمثابة التزام بدعم حكومة ميانمار لتهيئة الظروف المواتية للعودة وبناء السلام والازدهار لكل الناس في ولاية راخين. ونحن ندعوها إلى الانخراط بشكل كامل مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان ومع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. والسويد على استعداد لمواصلة دعم ميانمار في طريقها نحو تحقيق الديمقراطية والسلام.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الشكر الحار لوفود الكويت وبيرو والمملكة المتحدة على الجهود التي بذلتها من أجل تنظيم هذه البعثة وتسييرها، الأمر الذي شكل لحظة مهمة للغاية بالنسبة لنا جميعا. كما أشكر بنغلاديش وبورما على كرم ضيافتهما.

وقد أتاحت الزيارات الميدانية، لا سيما إلى الخط الفاصل ومعسكر كوتوبالونغ وشمال راخين، والمقابلات المختلفة لأعضاء المجلس أن يقفوا بأنفسهم على شدة معاناة الروهينغيا، ومدى الدمار في شمال راخين وتعقيدات الأزمة والحاجة الملحة إلى حل تلك الأزمة. وأود أن أقدم نظرة عامة على ما استنتجته فرنسا من الزيارة والأولويات التي نعتقد أنها ينبغي أن توجه العمل الدولي، لا سيما من جانب الأمم المتحدة، دعما للاجئي الروهينغيا.

ففي بنغلاديش، شهدنا الجهود الرائعة والكرم الذي تبديه الحكومة والسكان المحليون، الذين يستضيفون في مجموعهم أكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا، الذين هم ضعفاء بشكل خاص ويعيشون في ظروف بالغة الخطورة. ويجب الحفاظ على هذه الضيافة النموذجية. كما لاحظنا قيام مكتب مفوضية شؤون اللاجئين وجميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة بعمل رائع في هذا الخصوص.

وسيعني التعزيز الفوري للدعم الدولي، بالنسبة لفرنسا، العمل على ثلاث جبهات.

أولا، يجب زيادة معدل تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، إذ أنه لا يزال أقل بكثير من المطلوب لتلبية الاحتياجات الراهنة. فالمعدل يبلغ ١٦ في المائة، وفقا لأحدث تقييم قدمته مفوضية شؤون اللاجئين.

ثانيا، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ التدابير والخطوات الملائمة لتلبية احتياجات الروهينغيا وحمايتهم من أجل التحضير للمخاطر الأمنية والصحية المرتبطة بالرياح الموسمية في مخيمات اللاجئين. وتشمل تلك التدابير، التي بدأت حكومة بنغلاديش في اتخاذها، تعزيز ونقل الملاجئ.

ثالثا، يجب أن نواصل مساعدة بنغلاديش والعاملين في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية المضيفة على ضمان أن تكون ظروف معيشة اللاجئين الروهينغيا محتملة قدر الإمكان، مع الحفاظ على الهدف الوطني الواعد المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية لبنغلاديش. ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم، وللنساء اللائي عانين معاناة لا توصف من العنف.

وكانت المقابلات التي عقدناها في بورما بمثابة إعادة تأكيد على توقعات مجلس الأمن من السلطات المدنية والعسكرية، والتي كان قد جرى الإعراب بوضوح شديد في البيان الرئاسي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/22). وتظل أولوية فرنسا تتمثل في التنفيذ الكامل لذلك البيان. لقد تم التعهد بالتزامات، ولكن ذلك ليس كافيا، كما أكدت الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة للتو. ولذلك، تدعو فرنسا السلطات البورمية إلى اتخاذ التدابير التالية:

أولا، من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للأزمة بالتعاون التام مع المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، وبالالتزام بتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير عنان. إن الروهينغيا، الذين سحبت الحكومة البورمية جنسيتهم استنادا إلى قانون اعتُمد في عام ١٩٨٢، يشكلون أكبر مجموعة من الأشخاص عديمي الجنسية في العالم. ولا يمكن أن يكون هناك حل عادل أو مستدام لمحنتهم، أو ضمان لسيادة القانون في بورما، إن لم يتم الاعتراف بهم كمواطنين بورميين والسماح لهم بالتمتع الكامل بحقوقهم وحرياتهم الأساسية. ولن يتحقق ذلك إلا عندما تستعاد مواطنتهم.

ثانيا، يجب على السلطات البورمية إجراء تحقيقات ومحاكمة الذين ينتهكون حقوق الإنسان بشكل منهجي في ولاية راخين، بما في ذلك العنف الجنسي، والتعاون مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. فالشهادات التي استمع إليها أعضاء الوفد عن أعمال العنف والاعتداءات التي يتعرض لها الروهينغيا مروعة. والدمار الذي لوحظ في منازل ومساجد وقرى ولاية راخين الشمالية، التي دُمرت حرقا، غني عن البيان. إن الروهينغيا ضحايا للتطهير العرقي؛ وليس هناك مسمى آخر لذلك. ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم واجب أخلاقي وقانوني وسياسي. ويمكن للسلطات البورمية أن ترسل إشارة إيجابية، ابتداء من اليوم، بالموافقة على التعاون مع بعثة مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق وإنشاء مكتب ميداني لمفوضية حقوق الإنسان والتعاون معه.

ويجب علينا كذلك التفكير معا في أفضل السبل لجمع وحماية الأدلة التي ستمكننا، عندما يحين الوقت، من ملاحقة مرتكبي هذه الفظائع قضائيا في محاكمة منصفة وعادلة مع كفالة الاحترام التام للقانون. وتشير فرنسا إلى أن التشريد القسري يشكل جريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وننوه إلى أن بنغلاديش طرف في هذا النظام.

ثالثا، إن استعادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ومن دون عوائق أمر حتمي. ومن الضروري أن توقع السلطات البورمية على مذكرة التفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إظهار التزامها باحترام المعايير الدولية المتعلقة باللاجئين. وتقع المسؤولية على عاتق السلطات البورمية لتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين الذين لا يوجدون جميعا، للأسف، في نفس الموقع. وقبول المساعدة والخبرات التقنية من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة هو أفضل

طريقة لتحقيق ذلك الهدف. فالتحديات حقيقية. ولا يمكن تبرير التقاعس بأي حال من الأحوال. ومن شأن التعهد بالتزامات محددة فيما يتعلق بالنقاط التي ذكرتها للتو أن يساعد على تهيئة الظروف اللازمة.

إننا نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أذكر أنه اعتُمد في أعقاب الإبادة الجماعية ومذابح الحرب العالمية الثانية، وذلك للحيلولة دون تكرار تلك المأساة. وأود أن أختتم بالاستشهاد بالمادة ١ منه.

”يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء“.

وأحث المجلس على الإصغاء إلى صوت العقل واستصرخ ضميره لأن محنة الروهينغيا تؤكد أن احترام أبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على المحك. فديباجته تعيد التأكيد على الإيمان بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان وقيمته. ومن واجب مجلس الأمن ومن واجبنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، ضمان احترام تلك المبادئ.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر الرؤساء المشاركين الثلاثة – الممثلين الدائمين لبيرو والكويت والمملكة المتحدة – على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة بشأن بعثة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار. وأعرب عن امتناني الخاص لحكومة الكويت على سخائها في توفير ترتيبات الطيران والدعم اللوجستي لوفد مجلس الأمن. ولم يكن بالإمكان القيام بالبعثة لولا الجهود المشتركة التي بذلتها حكومتا بنغلاديش وميانمار والفريقان القطريان للأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في المجلس، التي عملت بجد لتحقيق ذلك.

وأود أن أعرب، بالنيابة عن وفد كازاخستان، عن امتناني للحكومتين المضيفتين على ما قدمتاه من مساعدة في تنظيم اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني. وقد كانت فرصة استثنائية جدا بالفعل أن نجري مناقشات مع السلطات العليا في كلتا الحكومتين بشأن مسألة لاجئي الروهينغيا – أكبر وأسوأ أزمة لاجئين في العالم اليوم.

لقد كانت بعثة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار كشفا صارخا وحيا وفرصة للخروج بخبرة مباشرة ومن مصادرها بشأن المحنة الحقيقية للسكان الروهينغيا. وأتاح لنا وجودنا في الخطوط الأمامية مشاهدة الواقع الصارخ والصادم وأوقظ ضمائرنا ليدفعنا إلى العمل بقوة أكبر وعلى نحو جماعي.

وتمكنا، خلال الزيارة التي قمنا بها إلى مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، من أن نشهد كارثة إنسانية شديدة تؤثر على المنطقة بأسرها. ونثني على حكومة بنغلاديش لكرم ضيافتها باستقبال هذا العدد الكبير من اللاجئين وتوفير المأوى لهم وغير ذلك من أشكال المساعدة. ونأمل أن تواصل حكومة بنغلاديش، فضلا عن الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني، الاضطلاع بأنشطة التأهب لموسم العواصف للتخفيف من آثار الأمطار على اللاجئين والحيلولة دون ارتفاع عدد الخسائر البشرية. وهذا أمر مهم بصفة خاصة بالنظر إلى أن ٦٠ في المائة من اللاجئين الروهينغيا هم من الأطفال، بمن فيهم ٤١ في المائة ممن هم دون سن الثانية عشرة، ولذلك فهم عرضة بصفة خاصة لحالات الطوارئ.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار من أجل التوصل إلى حل لمسألة اللاجئين الروهينغيا وتحضيراتها لإعادتهم إلى وطنهم. ونحن نفهم أن الأزمة لا يمكن حلها بين عشية وضحاها، وأنها ستكون عملية شاقة تتطلب مشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة. وبالنظر إلى حجم المشكلة، فإن إعادة اللاجئين إلى ديارهم ستكون مهمة صعبة جدا تتطلب جهودا متضافرة من قبل العديد من البلدان والمنظمات والجهات

الفاعلة. ولذلك، نأمل أن تستمر حكومة ميانمار في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينبغي أن تتمكن الجهات المعنية الأخرى من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية والشركاء الدوليين تدريجيا من تقديم الدعم اللازم. فنحن نرى بدء جهود تبذلها ميانمار ونشجع على توجيهها نحو إرساء سيادة القانون والحكم الرشيد.

ويتمثل أحد أهم المشاكل في ضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في ولاية راخين. وكما أكد وفد بلدي خلال الاجتماعات السابقة بشأن هذه المسألة، لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمسألة الروهينغيا من دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وتشمل تلك بصورة أساسية المسائل المتعلقة بجنسية السكان الروهينغيا واستعادة حقوقهم وحرياتهم وتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية والحصول على التعليم والعمل وحرية التنقل.

ويؤمل أن تمهد الزيارة التي قام بها مجلس الأمن الطريق إلى توثيق التعاون وإيجاد الحلول الطويلة الأجل من خلال الحقيقة والمصالحة والعدالة الانتقالية، كما يحدث عقب كل نزاع. وندرك أنه، في ظل عمل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، أن العدالة شرط أساسي لإعادة بناء الثقة بين جميع الطوائف وردع أعمال العنف في المستقبل.

ويشكل وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى السكان المتضررين أمرا بالغ الأهمية. ونأمل أن تؤدي النوايا الحسنة التي أرستها الزيارة إلى إتاحة إمكانية الوصول الآمن من دون عوائق لوكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الطارئة والتي تسعى إلى التخفيف من المعاناة، ولا سيما معاناة الأطفال والنساء وكبار السن.

إن حركة الصليب الأحمر، التي ما فتئت تقدم المساعدة الإنسانية في ولاية راخين الشمالية بناء على طلب من الحكومة، لا تستطيع تلبية جميع الاحتياجات. لذا فإننا ندعو حكومة ميانمار لإتاحة الوصول الكامل والآمن إلى راخين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لتقدّم بفعالية المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.

ويشجعنا التزام حكومة ميانمار بالعمل مع الأمم المتحدة، وتأييد وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين بغية استعادة الوئام بين الطوائف واستدامة السلام والاستقرار والازدهار. ونحن على ثقة بأن المبعوثة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بميانمار، السيدة كريستين شرينر بيرغنر، ستوجد زخماً جديداً لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ونأمل أن تدعم نايبيداو المبعوثة الخاصة في إطار أداء ولايتها.

ويلتزم وفد بلدي بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم لمحنة اللاجئين الروهينغيا والأشخاص المتضررين من جراء الأزمة الأخيرة والتشريد الجماعي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن عميق امتنانه وتقديره لبيرو والكويت والمملكة المتحدة، من خلال سفرائها السيد غوستافو ميثا – كوادرا والسيد منصور العتيبي والسيدة كارين بيرس، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها للتو وعلى تنظيمهم البعثة الهامة جداً إلى كوكس بازار وداكا ونايبيداو وولاية راخين. وقد أتاحت البعثة لأعضاء مجلس الأمن أن يروا ويسمعوا مباشرة حقيقة حالة لاجئي الروهينغيا في الأماكن التي زرناها، من خلال التفاعل المباشر مع اللاجئين والسلطات السياسية والعسكرية وأفراد المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة في بنغلاديش وميانمار. وأود أيضاً أن أسجّل امتناننا لحكومة الكويت على الدعم اللوجستي الهام والمفيد المقدم للبعثة، والتي قطعت شوطاً طويلاً لتكفل إجراءها في ظروف جيدة وضمن الوقت المتاح. كما نعرب عن تقديرنا لحكومتي بنغلاديش وميانمار ومنظومة

الأمم المتحدة على كل ما قدموه من دعم إلى البعثة. كما أود أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الوافية والمفصّلة للمجلس.

ولئن كنت لا أريد أن أبدو مبالغاً في التأثّر، فلا بدّ لي من أن أقول إن ما شهدتُه ورأيتُه وسمعتُه خلال زيارتنا لخط التماس، سواء داخل إقليم ميانمار أو في كوكس بازار، قد ترك انطباعاً عميقاً لدي، بما أنني لم أر أبدا بصورة مباشرة حالة من المعاناة البشرية تضاهي ما شهدته في كلا المكانين، حيث أصبح مئات الآلاف من اللاجئين الذين يبلغ عددهم أكثر من ١,٢ مليون لاجئ محشورين معاً مثل سمك السردين في العلب وفي ظروف سيئة للغاية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والغذاء والسكن. إن محادثاتنا مع اللاجئين وأفراد وكالات الأمم المتحدة قد فتحت أعيننا على حجم المأساة التي ما زال هؤلاء اللاجئون يعانون منها منذ مغادرتهم ولاية راخين.

ولا تقتصر المأساة الإنسانية على مجموع اللاجئين فحسب ،بل لها أيضاً تأثير واسع النطاق على شعب بنغلاديش الذي يستضيف اللاجئين. وعلى الرغم من أن وسائل كسب الرزق الضئيلة لديهم وبيئتهم قد تضررت بشدة، فإنهم تحملوا العبء بكياسة وسخاء. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة مستحقة تماماً بشعب وحكومة بنغلاديش على تحمّل هذا العبء وعلى التضحيات التي قدموها على الرغم من حالتهم غير المستقرة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولي لدعم حكومة بنغلاديش باستخدام جميع الوسائل اللازمة لمعالجة الحالة الحرجة التي يواجهها شعبها واللاجئون الروهينغيا على حدّ سواء، والتي قد تزداد تدهورا مع اقتراب موسم الأمطار.

وكما سبق أن ذكرنا في محادثاتنا مع السلطات السياسية والعسكرية في ميانمار، وتمشّياً مع البيان الصحفي للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/22)، نود أن نكرر دعوتنا إلى بذل كل جهد ممكن لضمان عودة كريمة لجميع مواطني ميانمار الذين اضطروا إلى الفرار إلى بنغلاديش. وبعد ما شهدناه ورأيناه وسمعناه، يجب علينا في المجلس إيجاد حلول أفضل بحيث يمكن للأمل الذي أعطته زيارتنا للاجئين أن يتحول إلى واقع من خلال الاتصال المستمر مع الحكومتين من أجل تيسير الاتفاقات ومذكرات التفاهم والآليات والإجراءات اللازمة لإعادة اللاجئين إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وفي هذا الصدد، نأمل أن تتعاون حكومة ميانمارمع المبعوثة الخاصة كريستين شرينر بيرغنر وأن تدعمها بحزم، وأن تسمح لوكالات الأمم المتحدة بالوصول إلى كل منطقة من مناطق البلد، ولا سيما في ولاية راخين، بحيث يمكن أن تدعم عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين بالنسبة للاجئين.

وفي الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر لجميع وكالات الأمم المتحدة وموظفي شعبة شؤون مجلس الأمن على الدعم الفعال الذي قدموه طوال مجريات هذه البعثة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد جاءت بعثة مجلس الأمن إلى ميانمار وبنغلاديش في وقت مناسب جداً وكانت مفيدة. وتمكن أعضاء المجلس شخصياً من تقييم الحالة في ولاية راخين والمناطق المحيطة بها، وكذلك من تقييم الجهود التي بذلت من أجل تحقيق استقرار الحالة. ونود أن نشكر سلطات بنغلاديش وميانمار على جهودهم. ونحن ممتنون أيضاً إلى رئاستي كل من بيرو وبولندا، وكذلك إلى الكويت، التي لولا دعمها اللوجستي لما كان بوسعنا أن ننفذ برنامجنا بالكامل. ومن المهم للغاية أن المجلس، ونتيجة للبعثة، تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء للاتفاق على بيان صحفي (SC/13331)، يحدد موقف مجلس الأمن فيما يتعلق بالأزمة والتدابير ذات الأولوية التي ينبغي أن تتخذها الأطراف المعنية للتغلب عليها.

ونشير إلى أنه على الرغم من أن الحالة في المنطقة لا تزال صعبة، فهي بصورة عامة تحت السيطرة. ومع ذلك، أود أن

أشير إلى الموقف البنّاء الذي أبدته كل من نايبييداو ودكا في معالجة هذه الحالة الصعبة، فضلاً عن الانفتاح على الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي. وقد أعربنا جميعاً، دون استثناء، عن صادق تضامننا مع حكومة وشعب بنغلاديش، اللذين ما فتئا يواجهان أزمات وتحديات إنسانية لم يسبق لها مثيل، ولكنهما فتحا أبوابهم وقلوبهم لمئات الآلاف من الأشخاص الواقعين في ضائقة شديدة.

وأود أيضاً أن أشير إلى أن سلطات ميانمار لم تحاول إخفاء أي شيء أو تجنب المناقشات المزعجة. وعلى النقيض من ذلك، فقد أظهرت شفافية استثنائية. وتمكّن المجلس من زيارة المناطق الأكثر إشكالية والحديث بصراحة مع جميع الأطراف، الأمر الذي آمل من جميع زملائي في مجلس الأمن أن يؤكدوه. كما أن التزام ميانمار الذي كرر مسؤولو ميانمار الإعراب عنه بالتنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة كوفي عنان وأحكام الاتفاق الثنائي مع بنغلاديش بشأن عودة اللاجئين هو أيضاً سبب لبعض التفاؤل.

وفي سياق منفصل، ينبغي لنا أيضاً أن نؤكّد على استعداد نايبييداو للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها، والتوقيع على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد.

والحقيقة الإيجابية الأخرى هي توسيع نطاق إمكانية وصول المراقبين الأجانب إلى ولاية راخين. ونود أيضا أن نثني على سلطات ميانمار لما تبذله من جهود منتظمة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وكما قلت من قبل، نحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش في تحمل العبء الثقيل للغاية واستضافة مئات الآلاف من اللاجئين من ميانمار في إظهار حسن التوقيت للتضامن. وفي ذلك الصدد، يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الملائم للسلطات في داكا حتى تتمكن من احتواء العواقب الإنسانية الحادة للأزمة.

ويجب ألا ننسى أن ميانمار ستتطلب أيضا دعما مماثلا مع عودة اللاجئين. وسيخصص الاتحاد الروسي من جانبه في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ موارد للبلدين من خلال برنامج الأغذية العالمي. ونعتقد أن المساعدات الإنسانية للاجئين الذين اضطروا للفرار لا يجب أن تقدم بفرض شروط سياسية بل يجب أن تتفق تماما مع مبادئ الأمم المتحدة، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢.

ونعتقد أولا أن هذه الأزمة يجب أن تحل عن طريق المفاوضات الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش. وبالنظر إلى حجم الأزمة الكبير، من غير المرجح التوصل إلى حل سريع لها. هناك عدة جوانب للمشاكل المعقدة والعميقة الجذور في ولاية راخين، والتي لا يمكن حلها إلا من خلال الوسائل الدبلوماسية والسياسية السلمية حصرا، عن طريق إقامة حوار بين سلطات نايبيداو وداكا يشترك فيه ممثلون عن كافة المعتقدات والقوميات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على مساعدة حكومتي ميانمار وبنغلاديش على إيجاد حلول عملية. وسيكون من المهم للغاية كفالة نظر ميانمار وبنغلاديش في الاتهامات بالعنف الجنسي وتجاوزات حقوق الإنسان في الساحة القانونية، لا استنادا إلى بيانات وسائط الإعلام أو تلك على وسائط التواصل الاجتماعي، بل على الأدلة التي يجب أن يقدمها البلدان. وقد ذكرت السلطات في ميانمار، أكثر من مرة خلال زيارة مجلس الأمن، أنها لا تنوي تجاهل مسائل من هذا القبيل أو حماية المذنبين. وبغية التعجيل بالإجراءات القانونية ذات الصلة، اقترحت نايبيداو تقديم اللاجئين لإدعاءاتهم إلى المحاكم في ميانمار وأنها على استعداد لتنسيق الجهود بشكل وثيق مع داكا للقيام بذلك. نعتقد أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح وستكون من التدابير الملموسة والعملية نحو مكافحة الإفلات من العقاب التي ستحتاج دعم المجتمع الدولي.

وينبغي تجنب إضفاء الصبغة السياسية على أزمة اللاجئين. وأي محاولات من جانب الجهات الفاعلة الخارجية لاستغلالها

لتحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بالأزمة غير مقبولة. ومن الأهمية بمكان مساعدة السلطات في نايبييداو وداكا على التوصل إلى تسوية تراعي شواغلهما، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة التطرف والإرهاب، وهي ما كانت المهمة الرئيسية لبعثتنا. وسيكون من الأهمية بمكان تهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين من العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم، ونعتقد أن ذلك لن يكون ممكنا إلا من خلال المشاركة البناءة لسلطات الدولتين في هذه العملية. ونعتقد أن من الضروري تقديم المساعدة إلى حكومتي ميانمار وبنغلاديش في التعامل مع الأزمة في ولاية راخين بروح من المساواة والاحترام المتبادل. ويحدونا الأمل في أن تتصرف جميع الأطراف المعنية بمسؤولية وحكمة لكفالة عدم تصعيد حدة الأزمة مرة أخرى.

نحن جميعا ندرك جيدا أن الحالة في المنطقة هشة للغاية وأن فصل الأمطار الموسمية على وشك البدء، الأمر الذي يمكن أن يزيد من تعقد الأمور. لكننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه تم التمهيد لحل ناجع للأزمة. ولدينا السيدة كريستين شرانير بورغينير، التي عينها مؤخرا الأمين العام غوتيريش مبعوثة خاصة، والتي يجب منحها الوقت لإنجاز الأمور. ونفهم أن السلطات في نايبييداو وداكا أعربت عن أهمية الجهود المشتركة. ختاما، لدينا مجلس موحد، على نحو ما أعرب عنه في البيان الصحفي. ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، أعتقد أننا أثناء الزيارة تمكنا من إرساء أساس جيد للغاية للسلطات في بنغلاديش وميانمار للبدء بنشاط في تسوية مشاكلهما بتعاون بناء يعكس روح الاهتمام من جانب المجتمع الدولي ككل ومجلس الأمن على وجه الخصوص.

وأود أن أشدد على أنه بغية القيام بذلك سيكون من المهم أن نلتزم ونعزز وحدة مجلس الأمن، وهو ما مكننا من الاتفاق على بيان صحفي بسرعة إلى حد ما. وآمل في أن يدرك جميع أعضاء المجلس ذلك وألا ينجروا إلى استغلال الحالة لتحقيق غايات سياسية داخلية. إن ذلك لن يساعد قطعا على حل أزمة اللاجئين.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلين الدائمين للكويت وبيرو والمملكة المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية بشأن زيارة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار، وأن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن الشكر لهم على تنظيم الزيارة والمشاركة في قيادتها. لقد سرنا للغاية القيام بدورنا خلال رئاسة مملكة هولندا في شهر آذار/مارس لتيسير المناقشات للتمكين من القيام بالزيارة إلى البلدين. لقد منحتنا الزيارة فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البيان الرئاسي للمجلس الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2017/22) ولتوفير المزيد من المعلومات لمواصلة انخراط المجلس. نشعر بالامتنان لحكومتي بنغلاديش وميانمار على حفاوتهما واستعدادهما للعمل مع المجلس. وأود أيضا أن أشكر بحرارة جميع موظفي الأمم المتحدة الذين شاركوا في تنظيم الزيارة وإعداد الإحاطات الإعلامية. أود أن أتناول ثلاثة جوانب من هذه المسألة، بدءا بانطباعاتنا من الزيارة؛ وثانيا، الخطوات الفورية التي يتعين اتخاذها؛ وثالثا، الحاجة الملحة إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا.

لقد تركت الزيارة انطباعا عميقا علينا جميعا. شعرنا بالصدمة من حجم الأزمة وعدد اللاجئين ومدى تدمير قراهم. في كوكس بازار استمعنا إلى روايات مفزعة من الناجين من العنف. التقينا امرأة تحمل رضيعا عمره ١٦ يوما بدا كما لو أنها لا تعرف ماذا تفعل معه. اغتصبت ليلة قتل زوجها ولا تعلم من والد الطفل. التقينا إمرأة مسنة شاهدت اغتصاب أفراد أسرتها ثم اغتصبت هي. والتقينا فتاة في السابعة أو الثامنة من العمر تعاني من ندوب عميقة في جمجمتها جراء إصابتها بالسكاكين والجروح القطعية. تخيلوا فعل ذلك بطفلة. التقينا فتاة تبلغ ١٢ عاما مزقت رصاصة فخذها وتعاني حاليا من الشلل ولا تقوى على الذهاب إلى المدرسة. التقينا مع أطفال ليس لديهم أحلام للمستقبل بل مجرد ماض عليهم التعامل معه. فقد العديد منهم والديه وأصبح يتعين عليهم التكيف مع ذلك وحدهم.

كما شهدنا حفاوة بنغلاديش حكومة وشعبا في استضافة حوالي مليون من لاجئي الروهينغيا. وإن كرمهما يستحق عميق تقديرنا ودعمنا. وفي الوقت نفسه، مع اقتراب موسم الرياح الموسمية، لا ينبغي لأي منا التقليل من شأن التحديات في المخيمات. ويلزم اتخاذ إجراءات سريعة لإعداد مخيمات لمواجهة إمكانية حدوث فيضانات وانهيارات أرضية. وتعاني خطة الاستجابة المشتركة للأمم المتحدة نقصا شديدا في التمويل. ولذلك، من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي المعونة التي يقدمها.

أما الجانب الثاني فهو الخطوات الفورية التي يتعين اتخاذها. فبعد العودة من هذه الزيارة، لا يمكننا أن نستنتج أي شيء آخر عدا أن آفاق إيجاد حل سريع للأزمة لا تزال قاتمة. وهناك الكثير مما يتعين القيام به قبل أن يتمكن الروهينغيا من العودة بأمان وبطريقة طوعية وكريمة. والبيان الرئاسي للمجلس الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أعيد التأكيد عليه في بيان صحفي (SC/13331) عقب الزيارة، هو أبعد ما يكون عن التنفيذ.

ويمكن اتخاذ خطوات سريعة لتوضيح أن ميانمار ملتزمة التزاما حقيقيا. وندعو سلطات ميانمار إلى السماح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بالوصول الكامل. وسيكون الإسراع في اختتام المحادثات بشأن مذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوة أولى مشجعة. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الأولية المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين – لجنة عنان – يتعين أن تتبعها خطوات مجدية وملموسة، خطوات نحو الاعتراف بالروهينغيا وحمايتهم ومنحهم الجنسية.

ويتمثل العنصر الثالث في الحاجة إلى المساءلة. لقد تصدرت العدالة قائمة احتياجات كل عضو من أعضاء طائفة الروهينغيا الذين تكلمت معهم، كي يشعروا بالأمان بما فيه الكافية للعودة. ودون التصدي للجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا، لا يمكن كسر دوامة العنف والتمييز التي استغرقت عقودا. ونرحب بالالتزام الذي أعربت عنه سلطات ميانمار بتيسير إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة.

وكخطوة أولى، ندعو ميانمار إلى السماح بوصول بعثة تقصي الحقائق، فضلا عن المقرر الخاص. وعلاوة على ذلك، ندعو ميانمار إلى أن تصبح طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو أن تقبل اختصاص المحكمة وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٢ من نظام روما الأساسي. ونأمل أن تتخذ إجراءات سريعة وحاسمة في هذا الصدد، وإلا سيكون لزاما على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وينظر في اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق المساءلة، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد أوضحت الزيارة لنا جميعا أن استمرار المشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي أمر ضروري، بما في ذلك عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام الذي تم تعيينه مؤخرا. ومملكة هولندا مستعدة للاضطلاع بدورها، ودعم مشاركة المجلس الحاسمة من خلال مشروع قرار يجسد النطاق الكبير للأزمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى زملائنا سفراء الكويت وبيرو والمملكة المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة للغاية وعلى ما بذلوه من جهود في تنظيم الزيارة. كما أود أن أعرب عن امتناني لسلطات الكويت على سخائها وتيسير بعثتنا، ولسلطات كل من بنغلاديش وميانمار على حسن ضيافتيهما.

إن زيارة مجلس الأمن إلى المنطقة ينبغي حقا أن تعتبر نجاحا لرئاستي المجلس أو رئاساته السابقة. فبفضل التزامهم، تمكنا من مشاهدة الحالة الإنسانية على أرض الواقع. فما شهدناه في بازار كوكس قد فتح عيوننا حقا. إن حجم الأزمة مروع، ولن يتحسن بأي شكل من الأشكال خلال موسم الرياح الموسمية. وهناك سباق مع الزمن في مخيمات اللاجئين، ونحن جميعا نخسره.

ونعتقد أن زيارة المجلس يمكن أن تكون حافزا ليتخذ المجلس إجراء أقوى. وأعضاء المجلس ملزمون باتخاذ إجراءات والاستجابة بتقديم حلول ملموسة يتبعها دعم مالي ومادي شامل ليس للاجئين فحسب، بل وللمجتمعات المحلية المضيفة في بنغلاديش. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السلطات في بنغلاديش والمجتمعات المضيفة على الجهود التي تبذلها في التخفيف من العبء الثقيل الذي يمثله لاجئو الروهينغيا.

وندعو السلطات في ميانمار إلى منح الوصول الكامل ودون عوائق إلى ولاية راخين لوكالات الأمم المتحدة، والتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ندعو ميانمار إلى الالتزام بتناول توصيات لجنة عنان.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يتم دمج طائفة الروهينغيا في المجتمع على النحو الواجب، بعد عودتهم الطوعية إلى الوطن، مع حصولهم دون قيود على خدمات الرعاية الصحية والتعليم الأساسي للجميع، بمن فيهم النساء والأطفال.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بولندا رئاسة مجلس الأمن. ولدينا ثقة كاملة في حكمتكم وقيادتكم القديرة. وأؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا معكم.

ترحب حكومة بلدي بالزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى ميانمار على أمل أن تساعدهم الزيارة في تحسين فهم الحالة على أرض الواقع حتى نتمكن من زيادة تعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة في الجهود التي نبذلها من أجل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للمشردين. ونعتقد أننا سنتمكن من التغلب على التحديات الخطيرة التي نواجهها اليوم من خلال العمل بالشراكة مع الأمم المتحدة. ونحن نثق في مشاركتها البناءة وتعاونها القائم على مبادئ الموضوعية، والاحترام والتفاهم المتبادلين. كما نأمل أن توفر الزيارة دفعة قوية للجهود الثنائية التي نبذلها مع بنغلاديش من أجل تنفيذ عملية الإعادة إلى الوطن.

لقد يسرنا زيارة مجلس الأمن إلى أقصى حد ممكن في حدود الإطار الزمني المتاح للمجلس. واعتبرت مستشارة الدولة الزيارة نقطة تحول هامة. وأكدت مجددا التزام حكومة ميانمار بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين.

وفيما يخص إيجاد حل للقضايا الراهنة المتعلقة بولاية راخين، فإننا جميعا نتفق على أن المهمة الأكثر إلحاحا الآن هي البدء في إعادة المشردين إلى الوطن وفقا للاتفاقات الثنائية. وقد ذكرنا مرارا وتكرارا أننا نريد أن نبدأ عملية الإعادة إلى الوطن في أقرب وقت ممكن، حيث إننا على استعداد لاستقبال العائدين. وقد تم مؤخرا، في ٨ أيار/مايو، استدعاء سفير بنغلاديش إلى ميانمار، السيد مانيورول كريم خان شودري، إلى ناي بيي تاو، وتم تذكيره باستعداد ميانمار لبدء إعادة المشردين الذين تم التحقق منهم إلى الوطن قبل موسم الرياح الموسمية، على النحو المتفق عليه بين الحكومتين. وحثت وزارة الشؤون الخارجية بنغلاديش مرة أخرى على تنفيذ الاتفاق الثنائي وإعادة أولئك الأشخاص الذين تم التحقق منهم فعلا حتى يتمكنوا من العودة إلى قراهم في راخين. كما تم تذكير السفير بإرسال قوائم الأشخاص المشردين، مع استخدام الاستمارات الصحيحة، على النحو المتفق عليه في الترتيب المادي للإعادة إلى الوطن.

ولم تكن الاستمارات التي استخدمتها بنغلاديش هي المنصوص عليها في الترتيب المادي. ولم تتضمن التوقيعات والبصمات والصور المناسبة اللازمة لحسن التحقق وضمان الموافقة. وقد سبق أن طلبنا من بنغلاديش، في ثلاث مناسبات منفصلة عن طريق القنوات الدبلوماسية، إرسال الاستمارات المستكملة المحددة حسب الأصول والتي من شأنها أن تمكن

المشردين من العودة إلى وطنهم وفقا لمبدأ العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

وقبل زيارة مجلس الأمن إلى ميانمار، قام وزير الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين في ميانمار بزيارة مخيمات بازار كوكس للاجئين واجتمع مع المشردين.

وشرح لهم برنامج إعادة توطين العائدين وقدم لهم معلومات عن عملية الإعادة إلى الوطن. وأندهشنا من أنهم لم يكونوا على دراية بعملية الإعادة إلى الوطن. ويبدو أنهم لم يتلقوا إخطارا من سلطات بنغلاديش بشأن الترتيبات الثنائية القائمة، ولم يقدم لهم أي من النماذج اللازمة لعملية الإعادة إلى الوطن. وخلال الزيارة، لم يتمكن الوزير من لقاء الأشخاص الذين تحققنا من أحقيتهم للإعادة إلى الوطن بالرغم من طلبنا ترتيب هذا اللقاء.

وبينما نسعى إلى حل المسألة بحسن نية من خلال التعاون الثنائي، من دواعي الأسف الشديد أن الجانب البنغلادشي بدلا من الوفاء بالتزامه بإعادة الأشخاص المشردين وفقا للاتفاقات الثنائية، تعمد استخدام ذرائع الواحدة تلو الأخرى لتبرير تعطيل عملية الإعادة إلى الوطن. وما فتئت بنغلاديش تشوه الحقائق وتقول للعالم بأسره إن ميانمار ليست على استعداد لقبول عودة المشردين. وبنغلاديش تغير الحقائق وتشهر بحكومة وشعب ميانمار للحصول على إدانة المجتمع الدولي وممارسة أقصى درجات الضغط السياسي على ميانمار. ونحتاج إلى تعاون حكومة بنغلادش الكامل والمخلص إن أريد لعملية الإعادة إلى الوطن أن تتكلل بالنجاح.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم للكويت بشأن الاحتلال غير القانوني على جانبي الحدود الدولية. إن السكن البشري وبناء أي مبنى على بعد ١٥٠ قدم من الحدود الدولية محظور بموجب اتفاق الحدود الثنائية. ولذلك فقد قدمنا اعتراضنا على الجانب البنغلاديشي لبناء الملاجئ والمساكن على جانبه من الحدود في المناطق المحظورة. وعلمنا أيضا أن الجانب البنغلاديشي يساعد المقيمين بصورة غير قانونية على جانبنا من الحدود في بناء الملاجئ، الأمر الذي يعد انتهاكا لسيادة ميانمار وسلامتها الإقليمية. وأبلغناهم أن هذه الإجراءات ينبغي أن تتوقف على الفور.

أود أن أنتقل إلى مسألة المساءلة. إن حكومة ميانمار قد ذكرت مرارا أنها لن تتغاضى عن أي انتهاك لحقوق الإنسان. والإدعاءات المدعومة بأدلة سيتم التحقيق فيها واتخاذ إجراءات وفقا للقانون. ولعلكم تذكرون، سيدتي الرئيسة، أنه خلال لقائكم مع مستشارة الدولة داو أونغ سان سو كي، أدانت العنف وأكدت لكم استعدادنا لاتخاذ إجراءات بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في ولاية راخين عند تقديم المعلومات اللازمة. وكررت التأكيد على ضمانات الأمن المقدمة إلى كل من يرغب في أن يرفع أمام المحكمة في ميانمار قضايا متعلقة بانتهاكات الحقوق.

وعلاوة على ذلك، أبلغ القائد الأعلى للقوات المسلحة أعضاء المجلس بأن التاتماداو سيرحب بأي ضحية مزعومة للعنف الجنسي بمقدورها أن تقدم أدلة دامغة على الجريمة المرتكبة بحيث يمكن مساءلة الجناة. وأشار أيضا إلى أن القوات المسلحة قد اعتمدت سياسة عدم التسامح مطلقا مع أي انتهاك جنسي من جانب أفراد القوات المسلحة.

وعندما يتعلق الأمر بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، ينبغي ألا ننسى أن المشكلة الإنسانية الحالية نجمت عن الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان على ٣٠ موقعا من مواقع حرس الحدود في ولاية راخين الشمالية. وقد تجاهلت وسائط الإعلام الغربية السبب الرئيسي للأزمة الأخيرة وأعمال القتل الوحشية والفظائع التي ارتكبها الإرهابيون ضد الأبرياء الهندوس وغيرهم من الأقليات البوذية في راخين وقبائل الأقليات الأخرى. وقد طمست الحقيقة جراء الحجج المثيرة للمشاعر المستمرة وروايات عن الضحايا المسلمين. وما من سبيل آخر

غير النهج المتوازن والبناء يمكن أن يقودنا إلى الحل الصحيح للمشكلة البالغة التعقيد والحساسية السياسية في ولاية راخين.

وخلال زيارة مجلس الأمن إلى مونغدو في ١ أيار/مايو، انتظر نحو ٢٠ من أمن الراخين والمرو وميانمار والهندوس أعضاء المجلس في المكتب الإداري للبلدة ليحظوا بفرصة للإدلاء بشهاداتهم عن تجاربهم مع الفظائع الإرهابية التي يرتكبها جيش إنقاذ الروهينغيا في أراكان. وبسبب ضيق الوقت، تمكنت إمرأة واحدة من راخين وأخرى هندوسية من التكلم عن انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي يرتكبها إرهابيو جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان. وللأسف، لم تلق العديد من القصص المأساوية للجماعات العرقية في ولاية راخين آذان صاغية ممن كانوا يرغبون في الاستماع إلى جانب واحد فقط من الرواية التي يختارونها.

شهد هؤلاء الأشخاص الفظائع التي ارتكبها إرهابيو جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان، بما في ذلك مقتل سبعة من جماعات المرو العرقية في قرية خون تاينغ في بلدة وماونغتاو في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ وحرق ٦٢٥ ٢ من المنازل في المنطقة. كما شهدوا باكتشاف مروع لمقبرة جماعية عثر عليها بالقرب من قرية يباوكيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حيث عثر على ٤٥ جثة من جثث الهندوس من بين المئات الذين اختطفهم جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان. وهذه الجماعات العرقية في منطقة ماونغتاو تعاني من الصدمة والخوف جراء هذه الأعمال الإرهابية الوحشية. كما تعاني من انعدام الأمن كأقليات في أراضيها نتيجة للخوف الذي يبثه جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان. يجب محاسبة جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان عن الفظائع التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في ولاية راخين. ويجب أن تشمل التحقيقات في الانتهاكات حالات الفظائع الإرهابية أيضا.

ونشعر بقلق شديد من أن بنغلاديش تسمح من دون قصد للتطرف أن يطل برأسه القبيح في ذلك الجزء من المنطقة. ولجيش إنقاذ الروهينغيا أراكان موطئ قدم في المخيمات التي ستصبح قريبا معقلا للإرهاب والتطرف. وفي الآونة الأخيرة، في ٩ أيار/مايو، قامت مجموعة من أربعة إلى ستة إرهابيين بدخول أحد مخيمات اللاجئين في بلوكالي وقامت بسحل محمد فيصل الحق البالغ من العمر ٤٦ عاما خارج المعسكر وطعنته حتى الموت. وأفادت تقارير أنه كان يدعو إلى العودة إلى ولاية راخين فيما بين زملائه المشردين.

وقد بذلنا كل جهد ممكن لتهيئة بيئة تفضي إلى عودة النازحين. واقتناعا منا بأن مشاركة وكالات الأمم المتحدة في ولاية راخين ستعزز قدرتنا على كفالة العودة الطوعية الآمنة والكريمة، نحن بصدد إجراء مناقشات نشطة بشأن مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وستعمل الوكالتان مع وزارات ميانمار المعنية ومؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية لصالح جميع الطوائف في ولاية راخين.

وفي الوقت نفسه، سنعمل على معالجة الأسباب الجذرية لأعمال العنف التي اندلعت مؤخرا. وتحدد توصيات لجنة عنان التدابير العملية اللازمة لتحقيق التنمية لجميع الطوائف في ولاية راخين. ومن بين توصيات لجنة عنان البالغة ٨٨ وتوصيات لجنة التحقيق الوطنية الـ ٤٨، تتداخل الكثير من التوصيات. وسيتم تحقيق ٥٧ توصية قريبا جدا، في حين لا تزال ٣١ توصية قيد النظر. لقد صدر التقرير الأول للجنة التنفيذ في شباط/فبراير ٢٠١٧ وسيصدر التقرير الثاني في أيار/مايو ٢٠١٨. ومنذ تقديم التقرير النهائي للسيد عنان، تم نقل ثلاثة مخيمات للمشردين داخليا وستغلق أربعة مخيمات أخرى في القريب العاجل.

وفيما يتعلق بإصدار بطاقات التحقق الوطنية، انتشرت معلومات مغلوطة لتثني الناس عن الالتزام بالإجراءات اللازمة في ذلك الصدد. وفي الواقع، تشكل البطاقات الخطوة الأولى في عملية التحقق من الجنسية. وسيصبح حاملو البطاقات الذين يستوفون الشروط وفقا للقانون الحالي مواطنين في ميانمار في

غضون بضعة أشهر. إذ يجب على جميع الأشخاص المقيمين في ميانمار اجتياز جميع مراحل نفس عملية التحقق، وكذلك شخصي.

وسنواصل تنفيذ توصيات تقرير عنان على أكمل وجه، بما يتماشى مع الحالة على أرض الواقع، من أجل إحلال السلام والوئام والتنمية في الأجل الطويل لسكان ولاية راخين.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، العمل معا من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى استعادة السلام والوئام والتنمية لجميع سكان ولاية راخين. ويجب وضع حد لخطاب الكراهية الذي يعزز انعدام الثقة المتجذر. ولن يسهم السلوك المعادي السائد تجاه حكومة ميانمار في بناء السلام والوئام في البلد.

لقد استمعنا للتو إلى بضعة ملاحظات شديدة العداء والكراهية فيما يتعلق ببلدي. وهذا أمر مؤسف للغاية. إن المعاملة التمييزية والدعم من جانب واحد لن يؤديا إلا إلى زيادة الاستقطاب وتصاعد التوترات بين مختلف الطوائف في المنطقة.

ويجب أن تتعاون بنغلاديش بشكل كامل وصادق مع ميانمار في تنفيذ الاتفاق الثنائي لإعادة المشردين إلى الوطن. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن من إيجاد حل للمشكلة الإنسانية الحالية ولمسائل السلام والتنمية في الأجل الطويل في ولاية راخين إذا عملت ميانمار وبنغلاديش يدا بيد بروح من الاحترام المتبادل، وبرغبة حقيقية لمساعدة المشردين، وبروح حسن الجوار. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس بأن الفريق العامل المشترك لإعادة المشردين إلى الوطن سيجتمع في دكا يوم ١٧ أيار/مايو للتعجيل بتنفيذ عملية الإعادة إلى الوطن المتفق عليها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير وفد بلدي الخالص لأعضاء المجلس الذين وسعوا نطاق الدعم الذي يقدمونه إلى ميانمار في هذا الوقت العصيب من الانتقال إلى الديمقراطية. كما نشكر جيراننا الأربعة على قبول دعوتنا للسفر إلى ميانمار مع أعضاء المجلس. ونعتقد أن التفاهم المتبادل والتعاون البناء سيحقق النتائج الإيجابية التي نطمح إليها جميعا في نهاية المطاف.

وأود أن أطمئن المجلس إلى أنه على الرغم من جميع التحديات الهائلة التي نواجهها، فإن حكومة ميانمار لن تدخر أي جهد في سبيل تحقيق السلام والوئام والتنمية لجميع سكان ولاية راخين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا للكلام.

إننا نقدر الجهود التي بذلها مجلس الأمن لزيارة بنغلاديش وميانمار كي يشهد بصورة مباشرة تطور الأزمة الإنسانية للروهينغيا. وقد كان من المسلم به عموما أن الزيارة تركت انطباعات لا تمحى عن الأشخاص الذين كانوا جزءا من الفريق. وأعاد المجلس التأكيد على رعايته لهذه المسألة من خلال ما اتخذه من ترتيبات وما أعلنه من تصريحات مجدية أثناء الزيارة. ونتوجه بالشكر على وجه الخصوص للممثلين الدائمين للكويت وبيرو والمملكة المتحدة على قيادة الزيارة وعلى إحاطاتهم الإعلامية بعد ظهر اليوم.

لقد أكدت رئيسة وزرائنا الموقرة الشيخة حسينة من جديد على التزام بنغلاديش الثابت بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الروهنغيا وبالبقاء منخرطة مع ميانمار بحسن نية لتنفيذ الاتفاقات الثنائية المبرمة بين حكومتينا. ومع ذلك، مع إدراكها لحدود تعاوننا الثنائي مع ميانمار في ظل الظروف الراهنة، قدمت رئيسة الوزراء وغيرها من كبار الشخصيات أربعة توقعات إلى المجلس، وهو ما سأذكره الآن: أولا، استمرار اتخاذ إجراءات حاسمة

لضمان العودة الآمنة والمستدامة للروهينغيا؛ ثانيا، اعتماد مشروع قرار لمجلس الأمن استنادا إلى البيان الرئاسي الذي اعتمد في العام الماضي (S/PRST/2017/22)؛ ثالثا، إلزام ميانمار بالتنفيذ غير المشروط لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين؛ رابعا، كفالة المساءلة وتحقيق العدالة.

ونلاحظ أن البيان الصحفي للمجلس الذي اعتمد عقب الزيارة (SC/13331) يشير إلى بعض هذه المسائل. وبالنسبة لمن اعتاد منا على ديناميات العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة، فقد يكون من المفهوم إلى حد ما أن البيان الصحفي القائم على التوافق في الآراء يمكن أن يكون محدودا في تطلعاته. غير أنه من الصعب شرح هذه الديناميات لمئات الآلاف من الروهينغيا الذين أعربوا بشكل قاطع عن شواغلهم وتوقعاتهم لأعضاء المجلس الذين قاموا بالزيارة.

إننا على علم بأن برنامج المجلس المقرر يتضمن إجراء مشاورات بعد هذه الجلسة مباشرة. ولذلك سأقصر كلامي على أربع نقاط محددة.

أولا، ينبغي ألا يكون هناك أي شك في أن عودة الروهينغيا الطوعية والآمنة والكريمة إلى ديارهم في ولاية راخين في ميانمار هو هدف مشترك بين جميع الدول الأعضاء. إلا أن العودة الطوعية إلى الوطن لا تستلزم تشكيل عدة لجان رفيعة المستوى دون الخروج بأي نتائج ملموسة، وإقامة مراكز استقبال في منتصف طريق مسدود تقريبا. وفي الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثلان الدائمان للكويت والمملكة المتحدة ألمحا بوضوح إلى حالة عدم اليقين السائدة. ولا تمثل مسألة الاستمارات غير المكتملة التي تم تشاطرها مع ميانمار سوى جانب من ذلك.

إن الروهينغيا بحاجة إلى الحصول على ردود محددة على بعض الأسئلة الأساسية بشأن خطط سلطات ميانمار الفورية والطويلة الأجل فيما يتعلق بجنسيتهم، وحرية التنقل، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيكون من الطريف ادعاء الاستعداد لبدء الإعادة إلى الوطن في أقرب وقت ممكن على الرغم من عدم وجود استجابة معقولة حتى الآن للطرق التي يمكن بها طمأنة الروهينغيا بإنهاء ما يعانونه من اضطهاد منهجي وتجريد من الإنسانية وتجريد من الممتلكات في ميانمار. وإن وجهات النظر الخيالية بشأن مساحات كبيرة من القرى المحروقة والمنازل المهدمة في حوالي ٤٠٠ قرية في ولاية راخين الشمالية لا تبعث على الثقة بين الروهينغيا إزاء احتمال العودة إلى ديارهم في ولاية راخين. وبالنيابة عنهم، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تكون قادرة على ضمان وضع يفضي إلى عودة آمنة وكريمة ومستدامة.

ومن الأهمية بمكان أن تتم مشاركة أحكام الترتيب الثنائي بين حكومة ميانمار ووكالات الأمم المتحدة المعنية بشفافية مع الروهنغيا وغيرهم من المجتمعات المحلية المتضررة. ومن الأهمية بمكان إعادة أفراد الروهينغيا البالغ عددهم من ٤ ٠٠٠ إلى ٥ ٠٠٠ شخص الذين اتخذوا طول الحدود مأوى لهم، وهو ما شهده أعضاء المجلس، إلى الوطن، وأن يتم تفكيك مخيمات المشردين داخليا القائمة من أجل توليد الثقة بين الروهينغيا فيما يتعلق بعودتهم الآمنة والكريمة.

وقد زاد وزير الرعاية الاجتماعية في ميانمار، خلال الزيارة التي قام بها إلى المخيمات في كوكس بازار، من اللبس بين الروهينغيا حول ما يسمى آفاق التوطين والتحقق. ومن الجدير بالذكر أيضا أن ميانمار تمتنع عن الإشارة إلى الانتماء الإثني الحقيقي لمن ادعت أنها تحققت منهم. ومن المعتاد أن تلقي سلطات ميانمار اللوم عن طريق الروايات الملتوية. ومن المؤسف أن الممثل الدائم لميانمار استمر في هذا الاتجاه اليوم فيما يتعلق بمسألة التطورات على طول الحدود. كما أطلع الحاضرين على بعض الروايات الملفقة بشأن وجود إرهابيين ومتطرفين عنيفين في المخيمات، وهو ما يمكن اعتباره دليلا على استمرار موقف سلطات ميانمار تجاه أفراد الروهنغيا المشردين قسرا.

ثانيا، إن القلق الدولي إزاء الرياح الموسمية الوشيكة وما لها من أثر سلبي محتمل على المشردين قسرا من الروهينغيا هو في الواقع مفيد وحسن التوقيت. لقد تشاطرنا مع أعضاء المجلس عرضا موجزا بشأن تدابير التأهب التي تم الاضطلاع بها حتى الآن. بالإضافة إلى تخصيص ٨٠٠ ٥ فدان من الأراضي للروهينغيا حتى الآن، خصصت حكومتنا ٥٠٠ فدان لنقل الأفراد الأشد ضعفا من الطائفة. وتعكف الحكومة على إيجاد المزيد من الأراضي من أجل إجراء عمليات نقل آمنة، ولا تزال الإدارة المحلية تنظر في هذه المسألة. وقد تم تدريب ٤٨٠ شخصا من الروهينغيا كمتطوعين عن طريق برنامج التأهب للأعاصير من أجل الاستجابة في حالات الطوارئ.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة المساءلة، فإننا نسمع أصوات واضحة ومدوية. إننا نتابع باهتمام طلب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لأن تصدر الشعبة التمهيدية للمحكمة حكما بشأن ولايتها القضائية على التهجير القسري للروهينغيا إلى دولة طرفا في نظام روما الأساسي. وفي ضوء العراقيل التي يواجهها المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان وبعثة تقصي الحقائق، ثمة اقتراح يكتسب أرضا لصالح إنشاء ما يسمى آلية ثلاثية – آلية دولية ومحايدة ومستقلة – لإجراء تحقيق مستقل ونزيه وجمع الأدلة بطريقة منسقة.

ومن الواضح أن الروهينغيا لديهم مطلب مشروع لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب بوصفها تدبيرا بالغ الأهمية من تدابير بناء الثقة. وربما يشير زملائي في المجلس الذين زاروا المخيمات في الآونة الأخيرة إلى فقدان العديد من الوجوه الهزيلة والمصدومة والمهددة التي شهدوها لأشخاص يحملون لوحات ولافتات تطالب بالعدالة والمساءلة عن الجرائم الشنيعة التي ارتكبت ضدهم. ونعتقد أنهم قد استمعوا إلى المجلس اليوم بشأن دعوة سلطات ميانمار إلى تقديم الادعاءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضدهم في محاكم ميانمار. بيد أن هذه الدعوة تثير سؤالا حول الكيفية التي يمكن بها للروهينغيا الوصول إلى النظام القضائي في ميانمار في حين أن مسألة جنسيتهم لا تزال دون حل.

رابعا، وأخيرا، ربما يكون الوقت قد حان لينظر المجلس في العمل من أجل التوصل إلى قرار بشأن الحالة في ميانمار. فالطريقة التي تطورت بها الأزمة حتى الآن تجعل من الواضح تماما أنه ينبغي للمجلس مواصلة المشاركة في هذه المسألة بصورة منتظمة ودورية. وقد أكدت قيادة ميانمار مرارا وتكرارا على الحاجة إلى الوقت من أجل معالجة الأسباب الجذرية الكامنة للأزمة في ولاية راخين في ميانمار. ومن المؤكد أنه ينبغي للمجلس أن يقر بأهمية وجود قرار لمرافقة ميانمار في هذه العملية، بما في ذلك عن طريق الإعراب عن دعمه للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام المعين حديثا المعني بميانمار. ونحث أعضاء المجلس على التفكير بجدية في هذه الإمكانية خلال مشاوراتهم التي ستجرى في وقت لاحق بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.